الأمم المتحدة

E/2015/84

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 June 2015
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٥
٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ١٢ (د) من جدول الأعمال
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:
البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

موجز

يبرز هذا التقرير النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي على إثر زيارتيه إلى واشنطن العاصمة وهايتي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥. وبعد مرور خمس سنوات على الزلزال المدمر الذي وقع في هايتي، لا يزال الفريق يرصد التقدم المحرز في التعافي والتعمير، لكنه ما زال يشعر بالقلق من المصاعب المستمرة التي ما زالت تواجهها هايتي، ومن بينها إجراء الانتخابات وبعدها تشكيل حكومة وإدارة جديدتين؛ والصعوبات التي تشهدها العلاقات مع الجمهورية الدومينيكية، بما في ذلك ترحيل الهايتيين، وعدم وجود مساكن لإيواء الأعداد المتبقية من المشردين داخلياً في المخيمات، وتفشي وباء الكوليرا، والاستجابة للخفض التدريجي للوجود العسكري للأمم المتحدة في هايتي، واستمرار ضعف المؤسسات الرئيسية مثل القضاء والشرطة، وتراجع المساعدة المقدمة من المانحين.

ويرحب الفريق بالتزام حكومة هايتي بإجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠١٥ ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للمساعدة في سد الثغرة الحالية في تمويل تنظيمها. وثمة ضرورة أيضاً لتحسين أداء القضاء، بما في ذلك دائرة الإصلاحيات وغيرها من مؤسسات سيادة القانون، وذلك سعياً لتعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي. ومن شأن إصلاح هذا

140715 080715 15-10924 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

القطاع أن يعزز الأمن والاستقرار الاجتماعي وأن يسهم في تحقيق التنمية عن طريق جملة أمور منها تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وأوساط المانحين. ولتحسين الأداء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، يدعو الفريق إلى تحسين إدارة مالية الحكومة وزيادة تركيز الاهتمام على المجالات التي يمكن أن تسهم في خلق فرص عمل. وتشمل هذه المجالات إدخال تحسينات على نظام تسجيل الحيازات العقارية يمكن أن تؤدي في جملة أمور إلى زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الاستثمار في قطاع السياحة وتعزيز الشراكات مع مستثمري القطاع الخاص المحليين والأجانب.

ويؤكد الفريق أيضاً أهمية وضرورة استمرار الدعم المقدم من المانحين وتنسيق العمل الدولي مع البلد. وفي الوقت نفسه، يدعو الفريق إلى زيادة كفاءة الهياكل المعنية بتنسيق المعونة بما يفضي إلى الشفافية والمساءلة المتبادلة. ويجب أن تستمر كيانات الأمم المتحدة الموجودة في هايتي في الاستجابة لاحتياجات التنمية المتغيرة في هايتي ومتطلبات المرحلة الانتقالية لهذا البلد بغية كفالة تهيئة وضع للأمم المتحدة يتيح لها توحيد الأداء والاضطلاع بدور قيادي في تعبئة الموارد اللازمة لدعم التنمية الطويلة الأجل للبلد.

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الحادي عشر الذي يقدمه الفريق الاستشاري المخصص لهايتي منذ استئناف عمله في عام ٢٠٠٤ بناء على طلب حكومة هايتي. ويضم الفريق، الذي ترأسه كندا، الممثلين الدائمين للأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي والبرازيل وبنن وبيرو وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والسلفادور وشيلي وفرنسا وكندا وكولومبيا والمكسيك وهايتي لدى الأمم المتحدة وممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعمل رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو النمسا حاليا، عضواً في الفريق بحكم وظيفته.

٢ - وفي القرار ٢٠١٤/٣٧، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى حين اختتام دورته الموضوعية لعام ٢٠١٥، لكي يتابع عن كثب تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل لهايتي من أجل تعزيز الانتعاش والتعمير والاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ويُقدم المشورة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة تقديم دعم دولي متسق ومستدام إلى هايتي وفقاً لأولوياتها الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، استناداً إلى خطة التنمية الاستراتيجية لهايتي، وتأكيد ضرورة تفادي التداخل والازدواجية مع الآليات القائمة. وطلب المجلس إلى الفريق الاستشاري أن يقدم تقريراً عن أنشطته إلى المجلس في دورته لعام ٢٠١٥. ويسلط هذا التقرير الضوء على النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي بعد الزيارتين اللتين قام بهما إلى واشنطن العاصمة وهايتي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥ (انظر المرفقين الأول والثاني).

٣ - ويود أعضاء الفريق الاستشاري المخصص أن يعربوا عن عميق امتنانهم وتقديرهم للمحادثات البناءة والمتعاونة التي جرت بين أعضائه والسلطات الهايتية. ويعرب الفريق عن امتنانه لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة لما تقدمه من دعم مستمر لعمله؛ وللممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، والأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري، وممثلي المؤسسات المالية الدولية، ومنظمة البلدان الأمريكية لما تبذله من جهود في سبيل تحسين تنسيق المعونة من خلال استمرار تفاعلها والتزامها بتبادل المعارف والمعلومات.

ثانيا - التحديات المستمرة في هايتي

٤ - إضافة إلى تقرير الفريق السابق الذي دعا فيه إلى إجراء الانتخابات المؤجلة منذ فترة طويلة (E/2014/95)، يرحب الفريق بإصدار قانون الانتخابات بواسطة المرسوم الرئاسي

الصادر في آذار/مارس ٢٠١٥، الذي تلاه نشر الجدول الزمني للانتخابات، مما يمهد الطريق أمام إجراء الانتخابات في وقت لاحق من عام ٢٠١٥. ويسرُّ الفريق أن رئيس هايتي أكد التزامه بكفالة إجراء الانتخابات وفقاً للخطة المقررة. ومن المقرر أن تجرى الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، تليها الجولة الثانية إلى جانب الانتخابات المحلية والرئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وعند الضرورة، ستجرى جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويعتقد الفريق أن تنصيب حكومة وإدارة جديدتين في عام ٢٠١٦ يجب أن تغتنمه جميع الجهات المعنية الوطنية باعتباره فرصة للنهوض بالاستقرار السياسي والمؤسسي وتوطيده، وهذا أمرٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي.

٥ - ويدعو الفريق إلى تقديم دعم مالي قوي للعملية الانتخابية في هايتي. وتقدر تكلفة الانتخابات، التي يتوقع أن تتحملها أوساط المانحين، بمبلغ ٧٤,٠٢ مليون دولار. ونظراً لأن مجموع المساهمات المقدمة من المانحين يبلغ ٣٧,٢٨ مليون دولار وأن الالتزامات الأخرى تبلغ ٦,٧٢ ملايين دولار، فإن ذلك يعني استمرار وجود فجوة تمويلية تبلغ نحو ٣٠ مليون دولار، يتعين سدها حتى يتسنى تنظيم الجولتين الثانية والثالثة على النحو السليم. وحتى يتحقق للبلد النجاح في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، يتعين أن يعمل المجتمع الدولي على مساعدة هايتي في سد هذه الفجوة. وهذه الانتخابات عنصر أساسي في عملية تهيئة مناخ للاستقرار المؤسسي والأمن لجميع مواطني هايتي، وتعزيز تهيئة بيئة تفضي إلى الاستثمار المحلي والأجنبي، كما تسهم في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

٦ - ويشعر الفريق بالقلق أيضاً من احتمال أن تصبح الأعداد الكبيرة من الهايتيين، الذين بدأ ترحيلهم منذ منتصف حزيران/يونيه إلى الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، أزمة ممكنة للاجئين. وينبغي إدارة عمليات الترحيل هذه لأنها يمكن أن تطرح مصاعب أمنية وصحية واقتصادية وأخرى تتعلق بالحماية في وقت يستعد فيه البلد لإجراء الانتخابات. وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام لاحتمال ترحيل الأشخاص ''عديمي الجنسية'' المنحدرين من أصول هايتية من الجمهورية الدومينيكية وإرسالهم إلى هايتي. وثمة حاجة واضحة إلى كفالة حماية الفئات السكانية الضعيفة ويحث الفريق على إدارة أي تدفقات للأشخاص عبر الحدود بطريقة تحترم الاتفاقيات الدولية وقانون حقوق الإنسان. ويشجع الفريق أيضاً حكومتي هايتي والجمهورية الدومينيكية على الإسراع بحل المسائل العالقة بينهما بالطرق الدبلوماسية وعلى النظر مستقبلا في تنقيح بروتوكول ١٩٩٩ الذي ينظِّم مسألة الإعادة إلى الوطن وتنفيذ عمليات الترحيل بين البلدين.

٧ - ولا يزال الفريق يساوره القلق من انتشار وباء الكوليرا في هايتي. فعلى الرغم من تراجع عدد الحالات بنسبة ٩٠ في المائة لتصل إلى أقل من ٠٠٠ ٣٠ حالة في عام ٢٠١٤ عن ذروة بلغت أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ حالة في عام ٢٠١١، سيكون من الصعب القضاء على جميع الحالات نتيجة لاستمرار عدم قدرة عدد كبير من السكان على الحصول على المياه النقية ومرافق الصرف الصحي. وقد أحاط الفريق علماً بعمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالقضاء على الكوليرا، التي أنشأها الأمين العام ورئيس الوزراء، والتي تنسق جهود الأمم المتحدة في دعم الخطة الحكومية الوطنية للقضاء على الكوليرا. وتهدف هذه الخطة إلى مكافحة تفشي وباء الكوليرا في منبعه من خلال تطوير البنى التحتية للصحة العامة والمياه والصرف الصحي. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان قد جرى تمويل ٥٠ في المائة من الخطة القصيرة الأجل و ١٨ في المائة من الخطة العشرية. ووفقاً لكبير منسِّقي الأمم المتحدة لأنشطة التصدي لوباء الكوليرا في هايتي، فقد أدى عدم وجود موارد بالفعل إلى إغلاق ٩١ من مراكز العلاج الـ ٢٥٠ ويمكن أن يؤدي إنهاء العمل قبل الأوان إلى المس بالمكاسب التي تحققت حتى الآن وإلى عودة ظهور الوباء.

٨ - وفي حين يرحب الفريق ويسلِّم بالتقدم الجوهري للغاية الذي أحرز في خفض عدد الهايتيين المشردين داخلياً من ١,٥ مليون شخص إلى ٦٨٠ ٦٤ شخصاً حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، بحسب بيانات البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة، فإن الفريق لا يزال يدعو الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إيجاد حلول دائمة للأعداد المتبقية من المشردين داخلياً في المخيمات.

٩ - ولا تزال حماية البيئة من التحديات الكبرى حيث تتضرر النساء والأسر المعيشية الفقيرة أكثر من غيرها، على سبيل المثال، من آثار إزالة الغابات وضرورة تحسين إدارة النظم المائية. وقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية لمكافحة إزالة الغابات تحققت معها نتائج ملموسة. ففي الشمال، هيأت مقاطعات أرتيبونيت وغراند آنس ونيب وحكومة كندا ومرفق البيئة العالمية والمديرية الوطنية لإمدادات المياه والصرف الصحي دورات تدريبية ودورات توعية في مجال تغير المناخ لأكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص، وجرت توعية ٠٠٠ ١ من أطفال المدارس بمفهوم المواطنة الإيكولوجية. ويقوم أيضاً مشروع التكيف مع تغير المناخ، الذي تنسِّقه المديرية الوطنية لإمدادات المياه والصرف الصحي، بإصلاح الشبكات المائية في الأرجاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد. وإدراكاً لإمكانات الإنتاج الزراعي على طول دلتا أرتيبونيت، يسَّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إقامة حوار تقني بين وزارتي البيئة على جانبي الحدود الهايتية - الدومينيكية، وذلك لتحديد الأنشطة المشتركة لحماية البيئة. وقد

أسفرت هذه المشاورات عن وضع خطة عمل استراتيجية لإدارة مستجمعات المياه تحدد المشاريع التي ستنفذ في المستقبل في مجالي الزراعة والطاقة في هذه المنطقة من أجل منع النزاعات على استخدام المياه بين البلدين. ويدعو الفريق إلى توسيع نطاق المبادرات المماثلة لتعجيل وتيرة التقدم في هذا المجال.

١٠ - وتتزامن هذه التحديات مع تقليص العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة. ورغم أن عملية التقليص قد سارت حتى الآن على نحو سلس، حيث إنه لم تسجَّل في البلد أي زيادة في مستوى العنف عموماً، فإن الفريق يود أن يشير إلى أن قدرة الشرطة الوطنية الهايتية ربما ستوضع على المحك خلال الفترة الانتخابية باعتبار أن السلطات الهايتية ستتولى عندئذ مسؤوليات أكبر تتعلق بتأمين الانتخابات وتزويدها بلوازمها اللوجستية. وهناك اعتراف واسع النطاق بأن الشرطة الوطنية قد أبلت بلاء حسناً في تذليل الصعوبات التي واجهتها في السيطرة على المظاهرات التي حدثت قبيل الإعلان عن نتائج الانتخابات، وهو ما يقيم الدليل على تحسن أدائها ودرجة تأهبها، غير أنه تظل هناك بعض التساؤلات بشأن قدرتها على توفير أمن الانتخابات ولوازمها اللوجستية في حالة اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء عناية فائقة لما قد يستجد أثناء العملية الانتخابية من توترات اجتماعية وسياسية، وينبغي تحديد تدابير أخرى لمنع اندلاع أي أعمال عنف في هذه المناسبة.

١١ - ولا يزال النظام القضائي ضعيفاً رغم البرامج الكبيرة لبناء القدرات المؤسسية. فنظام السجون في هايتي لا يزال يتسم بشدة اكتظاظ السجون، وهو ما يعزى في جانب كبير إلى العدد المرتفع من الاعتقالات التعسفية وارتفاع عدد المحتجزين لفترات طويلة تسبق موعد تقديمهم للمحاكمة. وعلى الرغم من أن هناك من بين التطورات الأخيرة المستجدة في مجال سيادة القانون ما يبعث على السرور كالزخم الذي أثارته الدعوة إلى تعديل القانون الإطاري الجنائي للبلاد الذي ظل على حاله منذ ١٧٩ عاماً، والمبادرة التي اتخذت بتخفيض فترة البقاء رهن الاحتجاز في انتظار المثول أمام القاضي، فإنه يتعين على الهيئات المعنية ببسط سيادة القانون أن تحسن أداءها وشفافيتها وخضوعها للمساءلة وإمكانية اللجوء إليها. ويتعين على الحكومة تحسين قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان ومقاضاة منتهكيها. ومن شأن إجراء حوار وطني حقيقي بشأن تعزيز المؤسسات بطريقة تشاورية وشفافة أن يُسهم في بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة.

١٢ - وسيتمثل أحد التحديات الكبرى التي سيواجهها البلد في كيفية احتواء النقصان الكبير الذي طرأ على التمويل المقدم من المانحين، والذي بات ملحوظاً بعد أن بلغ الدعم أقصاه في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠. فبعد أن انخفض هذا التمويل خلال السنوات الثلاث

الماضية، يتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل على نحو ما بينه البنك الدولي في الاستعراض العام الذي أجراه في عام ٢٠١٥ للحالة الاقتصادية في هايتي. وما لم يعالج هذا الأمر، فإن ذلك سيُسهم في تقييد قدرة هايتي على أن تستمر في المستقبل في المضي قدماً في دفع الاستثمارات الرأسمالية التي ظلت تتزايد خلال السنوات الثلاث الماضية. فبتزايد تراجع الموارد المحدودة، يصبح من الأهمية بمكان استخدام الموارد الداخلية والخارجية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. ولن يكون ثمة بد من استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي، ويحدو الفريق الأمل في أن يؤدي نجاح عملية الانتخابات المقبلة إلى زيادة المشاركة الفعالة لأوساط المانحين.

ثالثا - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٣ - لاحظ الفريق الاستشاري أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد استمرت في التحسن بالرغم من التحديات المذكورة أعلاه، ولا سيما في المجالات المتصلة بالبنى التحتية والحصول على خدمات التعليم والصحة، ومن خلال ازدياد النشاط الاقتصادي والاستثمارات. غير أن مجموعة متنوعة من المحاورين أشارت إلى عدد من العوامل التي بإمكانها تقويض هذا التقدم الهش، والتي تتمثل ضمن جملة أمور في النقص الذي يعتري النفقات المتكررة وضعف قدرة المؤسسات الوطنية، وانخفاض مستوى العمالة الماهرة، والتحديات المستمرة الناشئة في ما يتعلق بتوفير التعليم العالي الجودة والرعاية الصحية، ونقص أعداد المدرسين والأطباء المؤهلين، إضافة إلى انعدام الأمن العام.

١٤ - ويرى الفريق أيضاً أن اقتصاد البلد سيستفيد من تحسين إدارة الشؤون المالية للحكومة، وهو ما يتمثل بخاصة في تلبية الحاجة إلى استحداث حساب واحد والعمل به في وزارة المالية لإفساح حيز أكبر لإعمال المراقبة والشفافية والمساءلة في ما يتعلق بأي أموال تقبضها الحكومة أو تصرفها. ذلك أن من شأن استمرار الاعتماد الشديد على التمويل الخارجي والأثر الذي يتركه انخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة، بما في ذلك الدعم المقدم من خلال مبادرة PetroCaribe أن ينال من قدرة الحكومة على المحافظة على النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضاً استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز إمكانية الاستفادة من تدفق التحويلات المالية إلى اقتصاد البلد من مواطنيه في المهجر.

١٥ - ونظراً لقلة منعة هايتي إزاء الصدمات البيئية وفي غياب الأساس القوي لرأس مال بشري واقتصاد متنوع واستقرار سياسي ومؤسسي، فإن هايتي لا تزال تتعرض لتقلبات اقتصادية على نحو ما تبين في الآونة الأخيرة من تباطؤ النمو الاقتصادي الذي تراجع من

٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٤، أي أقل من النسبة المتوقعة وقدرها ٣,٦ في المائة. ووفقاً لما ذكره صندوق النقد الدولي، فإن هذا التباطؤ الكبير الذي استجد في عام ٢٠١٤ يعزى أساساً إلى التأخيرات في الموافقة على الميزانية، وإلى سوء الأحوال الجوية التي أثرت على الإنتاج الزراعي.

١٦ - ويتطلب التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط، مواجهة التحدي الناشئ عن عدد السكان المتزايد والتركيز على البطالة والعمالة الناقصة اللتين لا يزال معدلاهما مرتفعين. وقد سُر الفريق ببعض الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الاستثمار وإيجاد فرص العمل. ففي عام ٢٠١٤، أطلقت وزارة التجارة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاريع من ضمنها مختبر الابتكار والتنمية الاقتصادية الذي يوفر التدريب للشباب من أصحاب المشاريع؛ وأول فهرس للمنتجات التقليدية في هايتي، ويتعلق الأمر بوثيقة تعرِّف بالمنتجات الزراعية الأساسية مصنفة بحسب مقاطعات البلد وإمكانيات الاستثمار فيها؛ وإنشاء قاعدة البيانات ''Provider Database''، التي هي عبارة عن مكتبة إلكترونية تفاعلية، تقدم معلومات آنية للمستثمرين الذين يلتمسون معلومات عن الفرص التجارية في هايتي؛ وإطلاق مشروع ''Pro-Huerta'' بالتعاون مع وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والزراعة والتنمية الريفية، الذي يهدف إلى تحسين النظام الغذائي لسكان المناطق الحضرية والريفية وبناء القدرات والدفاع عن الإنتاج المحلي.

١٧ - ومن بين المجالات الهامة لمواصلة تطوير المؤسسات إصلاح نظام تسجيل الأراضي. ويعرقل الافتقار إلى الوضوح في ما يتعلق بملكية الأراضي وسندات ملكيتها ونظام استخدام الأراضي تنمية الإمكانات الزراعية والسياحة، وقد ساهم هذا الأمر في إزالة الغابات. وينبغي أن يكون إدخال تحسينات على الإطار القانوني وإجراءات تسجيل الأراضي ونقلها من أولويات الحكومة الجديدة لأن بإمكانها زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين الأمن الغذائي وفرص العمل للشباب والنساء، إضافة إلى تعزيز اللامركزية وتعزيز الثقة بين المستثمرين المحتملين المحليين والأجانب. ويسرُّ المجتمع الدولي دعم هذا الجهد من خلال المساهمة في دعم المشاريع والبرامج، ربما على أساس تجريبي في أول الأمر، في مناطق محددة، وتبادل أفضل الممارسات.

١٨ - وينظر الفريق إلى قطاع السياحة بوصفه قطاعاً ينطوي على إمكانيات كبيرة لاقتصاد هايتي، ويشجِّع الحكومة في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع. وقد وصل عدد السياح الذين زاروا هايتي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٩٨٠ ٣٦٢ سائحاً مقابل ٦٨٦ ٢٩٩ سائحا في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣، أي بزيادة نسبتها ٢١,١٢ في المائة ساهمت في الاقتصاد خلال تلك الفترة بمداخيل قدرها

٨٠٠ ٨٥٨ ٢٠٢ دولار. ويمثل انعدام البنى التحتية السياحية إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق التنمية في قطاع السياحة. وعلى الرغم من أنه جرى بناء بعض الفنادق خلال الأعوام الثلاثة الماضية، لا يزال القطاع بحاجة إلى استثمارات كبيرة من عدة مصادر، بما في ذلك من مواطني هايتي في المهجر. ومن التطورات الرئيسية التي استجدت في عام ٢٠١٤، توقيع مذكرة تفاهم مع الصندوق الإنمائي الوطني المكسيكي لوضع خطة لتنمية الساحل الجنوبي. ويرحب الفريق بأي مبادرات أخرى مماثلة قد تكفل التنمية المستدامة لإمكانات هذا القطاع.

١٩ - ويشدد الفريق أيضاً على ضرورة أن تقيم هايتي شراكات وتعزز علاقاتها مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي باعتبار ذلك استراتيجية رئيسية لإيجاد فرص العمل وتعزيز التعافي الاجتماعي - الاقتصادي. وتحقيقاً لذلك، سيتعين على هايتي أن تبذل مزيداً من الجهود لتحفيز الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال التجارية من خلال تحسين التشريعات، وإمكانية الاستفادة من البنى التحتية والخدمات اللوجستية والمالية والمهارات. ويحث الفريق حكومة هايتي والجهات المانحة والمصارف المتعددة الأطراف والقطاع الخاص على الاشتراك في وضع إطار من شأنه التصدي لهذه التحديات ليتسنى للقطاع الخاص أن يشارك على نحو فعلي بقدر أكبر في تنمية البلد والمساهمة في فرص بناء وتطوير البنى التحتية، والزراعة والتصنيع والمالية والسياحة والطاقة.

٢٠ - ويؤكد الفريق أيضاً أهمية الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في توفير الخدمات الأساسية، وهو دور يكمِّل الجهود التي تبذلها الحكومة ويحمل في ثناياه إمكانية تحويل المجتمع المدني إلى شريك هام في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وستستفيد هذه المنظمات من تحسين جهود التنسيق التي تقودها حكومة هايتي دعماً لأنشطتها والتي ستمكنها من المساهمة في زيادة توحيد النهج لتحقيق تنمية البلاد. ويولي الفريق اهتماماً خاصاً لتعزيز المنظمات العاملة على مستوى القواعد الشعبية والمنظمات المحلية ضمن مسار عام لتحقيق تنمية قوامها الديمقراطية ودولة المؤسسات في هايتي تساهم في إنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة ويكون الوصول إليها أيسر منالا.

رابعا - الدعم الدولي

٢١ - سيظل من الأهمية بمكان أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعماً قوياً للحكومة لمساعدتها على تلبية الأولويات القصيرة الأجل وأهدافها الطويلة الأجل لتحقيق التعافي والتنمية. وقد مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٨٠ (٢٠١٤)، ولاية بعثة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويتألف هيكل الأمم المتحدة المتكامل لهايتي من بعثة الأمم المتحدة وما مجموعه ٢٢ وكالة من الوكالات الإنمائية والإنسانية. وتعمل جميع الوكالات والصناديق والبرامج، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في إطار نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة لدعم البلد في تحقيق تنميته. ويحدد إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لهايتي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ الاستراتيجية المشتركة بين البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة لدعم استقرار الحكومة وإعادة الإعمار. ويركز الإطار بوجه خاص على إعادة إعمار هايتي، بما في ذلك من خلال تنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية للقضاء على الفقر المدقع، وللتعمير و/أو تطوير البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في البلد، وإيجاد فرص عمل تستهدف الشباب، وبناء القدرات المؤسسية، وبسط سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان وتعزيز إدارة مخاطر الكوارث.

٢٢ - وقد لاحظ الفريق أن منظومة الأمم المتحدة تواصل التركيز على دعم بناء القدرات المؤسسية لما فيه تيسير لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار المحلي والخارجي. وقد جرى التركيز بصفة خاصة على سيادة القانون وتقديم الدعم من أجل إنشاء سلطة قضائية مستقلة حقاً عن طريق تعزيز المؤسسات الرقابية الرئيسية كالمجلس الأعلى للقضاء. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية، وافق المجلس الأعلى للقضاء على وضع خريطة طريق تعزز نظام العدالة وتحدد أموراً من بينها على سبيل المثال حسن توزيع القضاة في جميع أنحاء البلد. وبالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً تدريب المفتشين القضائيين (٨) على استخدام نظم إدارة المعلومات القانونية، وتلقى ٢٠٠ من القضاة والكتبة تدريباً في مجال مكافحة العنف القائم على التحيز الجنسي وتقنيات التحقيق ومسك سجل المحكمة. ويرحب الفريق أيضاً بالانتهاء من مشروع قانون العقوبات الذي يجب أن تدرج مسألة إقراره ضمن قائمة الأولويات المطروحة على البرلمان الجديد.

٢٣ - ويتمثل جزء هام من تلك الجهود في تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أيضاً التزام السلطات الهايتية بمواصلة التأهيل المهني للشرطة الوطنية، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين، وإنشاء لجنة توجيهية لتقديم التوجيه الاستراتيجي والتشغيلي بغية تنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية.

٢٤ - ويعترف الفريق بإمكانية أن تحقِّق منظومة الأمم المتحدة نتائج إيجابية وملموسة يحتمل أن يتيحها الانتقال إلى نهج ''توحيد الأداء'' في هايتي، وقد عاين أمثلة عن الفوائد العملية للتعاون بين الوكالات أثناء زيارته الميدانية لمقاطعة غراند آنس. وعلى الرغم من أن

هايتي ليست من مجموعة البلدان التي نفذت فيها مبادرة ''توحيد الأداء'' على سبيل التجربة، فقد أدرج فريق الأمم المتحدة القطري عناصر ذات صلة من إجراءات التشغيل الموحدة للمبادرة ويمضي قدماً بهذه الهمّة. ومبادرة المؤازرين السياسيين للصمود في وجه الكوارث، التي يقوم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتجريبها في مقاطعة غراند آنس للحد من مواطن الضعف وتعزيز التنمية المستدامة، مثالٌ جيد على هذا النهج. ويستعين كل من منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضاً بهذا النهج في مبادرة ''الساحل الجنوبي'' للحد من ضعف المنطقة الساحلية، كما يستخدمه كل من البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة العمل الدولية والفريق المعني بالحد من العنف المجتمعي التابع للبعثة، من أجل تحسين التخطيط المجتمعي وتعزيز إيجاد فرص العمل في مناطق مثل بِل إير وسيتي سولاي.

٢٥ - ويرحب الفريق بتنقيح إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل وتمديده لفترة سنة واحدة، وهو الإطار الذي وقّعه، بحضور الفريق، كل من الممثلة الخاصة للأمين العام ووزير التخطيط والتعاون الخارجي في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وتعكس هذه التنقيحات عملية تركيز أنشطة البعثة، والانتقال المتواصل من سياق العمل الإنساني إلى السياق الإنمائي، والمتطلبات التي تمليها اتجاهات التمويل، والخطط الجديدة التي أعدتها الحكومة في مجالي التخفيف من حدة الفقر والاستثمار. وأتاح الاستعراض الفرصة لإعادة النظر في أهداف الأمم المتحدة ومؤشراتها، واقتراح آليات لتحسين الإبلاغ والرصد. كما سمح للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري بتحديد مجالات معينة لتعزيز التعاون، رهناً بتوافر موارد مالية إضافية.

٢٦ - وأحاط الفريق علماً بالمناقشات الجارية بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن ضرورة وضع خطة انتقالية تحسباً لنقل بعض مهام البعثة إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء وطنيين ودوليين آخرين، وإعادة التشكيل المتواصلة لوجود الأمم المتحدة في هايتي. وقد شملت تلك المناقشات أيضاً تقييم الأثر الناجم عن العملية الانتقالية على شركاء البعثة في التنفيذ وعلى تقديم حكومة هايتي للخدمات. وقد سُرَّ الفريق لأن منظومة الأمم المتحدة بادرت بالنظر في الآثار المحتملة لإعادة التشكيل التدريجي لوجود الأمم المتحدة في البلد، ويرحب الفريق بالسير السلس للتخفيض التدريجي المتواصل للبعثة حتى الآن. ويرى الفريق أن الجهود المتضافرة لتعزيز الاتصال على نطاق فريق الأمم المتحدة القطري وتجنب

الازدواجية في الجهود المبذولة في الانتقال من منطلق إنساني إلى آخر إنمائي ضرورية وجديرة بالثناء.

خامسا - المساعدة المقدمة من المانحين وفعالية المعونة

٢٧ - يؤكد الفريق، كما فعل في الماضي، ضرورة استمرار مشاركة المانحين، وذلك نظراً للضعف الذي يعاني منه البلد في مواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية، ونظراً لضرورة الحفاظ على التقدم الذي أُحرز على صعيد التنمية. وفي هذا السياق، يحيط الفريق علماً بالنداء المؤقت الذي أطلقته الحكومة والأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٥. ويهدف النداء، الذي حدد مبلغه المطلوب في ٤٠١ مليون دولار، إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية وسيستهدف القطاعات التالية: (أ) الحلول الدائمة، ٦٧,٨ مليون دولار؛ (ب) الوقاية من داء الكوليرا والتصدي له، ٨٠,٣ مليون دولار؛ (ج) الأمن الغذائي والتغذية، ٩١,٦ مليون دولار؛ (د) الحد من أخطار الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها، ٥١,٤ مليون دولار؛ (هـ) الحماية من العنف والاعتداء والاستغلال، ٢١,٣ مليون دولار؛ (و) التعليم والحماية الاجتماعية والعمالة، ٨٨,٧ مليون دولار.

٢٨ - ويرحب الفريق بالمفاوضات الجارية بين صندوق النقد الدولي وحكومة هايتي من أجل وضع برنامج متابعة للتسهيل الائتماني الممدد لعام ٢٠١٠. ويمكن أن يكون التسهيل، الذي يهدف إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والإدارة المالية الجيدة من خلال احتواء التضخم والتخفيف من تقلب سعر الصرف، مفيداً أيضاً في زيادة تعبئة الإيرادات وبالتالي التصدي لتحديات الوضع المالي للبلد.

٢٩ - ويلاحظ الفريق أن أموال صندوق تعمير هايتي للإنعاش والتعمير في مرحلة ما بعد الزلزال لم تُصرف بعد بشكل كامل، وأن عدداً من المشاريع الحكومية التي تدعمها الأمم المتحدة ووكالة التعاون البرازيلية لا يزال قيد التنفيذ. ويُستخدم المبلغ المتبقي وقدره ٤٠ مليون دولار المتاح في الصندوق لدعم مجالات مثل الصحة والزراعة والتدريب المهني والانتخابات. وتقوم حالياً مجموعة البنك الدولي، التي هي أيضاً كيان شريك للصندوق والمسؤولة عن إدارته، بتقييم ضعف حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ مبنى، كما تقوم مع الحكومة بتقييم تكلفة إعادة بنائها/إصلاحها. وتقوم المؤسسة الإنمائية الدولية بصرف مبلغ ٥٠٠ مليون دولار الملتزم به للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤. وساهمت مجموعة البنك الدولي مساهمة كبيرة في تعمير البلد منذ وقوع الزلزال، إذ أطلقت أكبر برنامج إنمائي لها على الإطلاق في هايتي، بلغت قيمته أكثر من ٨٠٠ مليون دولار في شكل منح.

٣٠ - ويرحب الفريق أيضاً بالمفاوضات الجارية بشأن الاستراتيجية القطرية لهايتي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ التي وضعها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقد أنفق المصرف، بوصفه أحد شركاء هايتي المتعددي الأطراف الرئيسيين، أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في شكل معونة منذ وقوع الزلزال. ويوجد البرنامج التعليمي الذي يستغرق خمس سنوات ويشمل بناء مدارس عامة وتحسين فرص حصول الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة على التعليم، وتحسين نوعية التعليم والحصول على التدريب المهني، في صميم استراتيجيته للتنمية. وفي ما يتعلق بتنمية القطاع الخاص، يتمثل أحد المشاريع الرئيسية في دعم تنمية مجمع كاراكول الصناعي في إطار شراكة مع الولايات المتحدة. أما في ما يختص بالقطاع الزراعي، يتوقع أن يعزز التزام بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات حقوق حيازة الأراضي، وأن يزيد في الإنتاج الزراعي وفرص وصول المزارعين إلى الأسواق، وأن يدعم نقل التكنولوجيا إلى صغار المزارعين، وأن يعزز الأمن الغذائي.

٣١ - وبسبب الزيادة الأخيرة في حالات الإصابة بداء الكوليرا في عام ٢٠١٥، أصبح لزاماً كفالة التمويل الجيد للخطة الوطنية للقضاء على داء الكوليرا. وتتطلب هذه الخطة مبلغاً مقدراً بـ ٢,٢ بليون دولار لدعم التطوير الواسع النطاق للبنى التحتية للصحة العامة والمياه والصرف الصحي. ويرحب الفريق ببرنامج الطوارئ الذي تبلغ قيمته ٢٠ مليون دولار والذي يموِّله البنك الدولي لمكافحة داء الكوليرا بالتعاون مع مركز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض، ويشير إلى أن مجموع المبلغ الذي تستلزمه الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ هو ٧٢ مليون دولار. وكما جاء في موضع سابق من هذا التقرير وإلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مُولت نسبة ٥٠ في المائة من الخطة القصيرة الأجل (٤٨٦ مليون دولار للفترة من شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥)، بينما مولت نسبة ١٨ في المائة (٤٠٧ ملايين دولار) من الخطة العشرية، وتم صرف نسبة ١٢,٩ في المائة (٢٨٥ مليون دولار). وسيكون ضمان التمويل الكافي لعمليات مكافحة داء الكوليرا طوال عام ٢٠١٥ بالغ الأهمية للحفاظ على المكاسب التي تحققت على مدى الأشهر الـ ٢٤ الماضية وتحسينها.

٣٢ - ودأب الفريق أيضاً على الدعوة إلى زيادة فعالية المعونة من خلال تحسين وتبسيط دعم المانحين وتسريع وتيرة الإصلاحات التي تقوم بها السلطات الهايتية على صعيد الحوكمة، وذلك بهدف إيجاد زخم جديد لدعم الجهود الإنمائية للبلد بشكل فعّال. وتم وضع الأدوات اللازمة لإدخال التحسينات في هذا الصدد وتوجد البنى التحتية لإدارة المعونة وتنسيقها من خلال ''إطار تنسيق المعونة الخارجية لتنمية هايتي''. وقُدمت سياسة وطنية للمعونة إلى

مجموعة الاثني عشر زائد ووُضع إطار رصد للنتائج يدار بقيادة محلية وفق المعايير الدولية للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

٣٣ - وفي هذا السياق، يرحب الفريق بالقرار الأخير الذي اتخذته وزارة التخطيط والتعاون الخارجي والقاضي بتبسيط آلية تنسيق المعونة الخارجية بغية تحقيق المزيد من الفعالية؛ ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود لكفالة أن تصبح الآلية أكثر مرونة وتكون قناة أفضل لتبادل الآراء بين حكومة هايتي والمانحين بشأن المسائل المتصلة بوضع المشاريع وتنفيذها. ومن شأن الزيادة في الشفافية والمساءلة المتبادلتين في التعامل مع الشركاء وتعزيز وحدات التخطيط والدراسات داخل الوزارات المعنية من أجل إعداد استراتيجيات قطاعية، أن يساعدا على تحسين فعالية الآلية وضمان اتساق دعم الشركاء.

٣٤ - وخلال زيارة الفريق إلى هايتي، كانت إمكانية إقامة شراكة أقوى بين الحكومة والمجتمع الدولي جلية، وينبغي مواصلة الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه وذلك بهدف الإبقاء على مشاركة المانحين وتعزيز ثقتهم في قيادة وقدرات الحكومة. ويدعم الفريق دعوة الحكومة إلى تقديم الدعم المباشر للميزانية، الذي من شأنه أن يساعد على تعزيز نظم الإبلاغ ومراجعة الحسابات، والزيادة في تخصيص الأموال، وتحسين القدرة على إدارة الميزانية وصرف الأموال في الموعد المحدد.

٣٥ - ويعترف الفريق بأن بناء مؤسسات قوية وشفافة وخاضعة للمساءلة يستغرق بعض الوقت ويشجع الحكومة والمجتمع الدولي على تعزيز التعاون، بالعمل من خلال المؤسسات المحلية، للتغلب على العقبات القائمة وتحقيق زيادة في فعالية تقديم المعونة. وبالرغم من أن أثر المعونة على مؤسسات البلد لم يخضع مؤخراً لأي تقييم، تفيد أدلة مستندة إلى بحوث جرت بشأن بلدان هشة أخرى بأن استخدام النظم القطرية يُحدث أثراً أكبر في الاقتصادات المحلية.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٦ - لا تزال هايتي تواجه تحديات كبيرة ينبغي أن يتصدى لها بقوة جميع أصحاب المصلحة الوطنيين وشركاء البلد في التنمية إذا أريد للبلد أن يحافظ على الزخم في الانتعاش الاقتصادي والتعمير. ومما سرَّ الفريق على وجه الخصوص الالتزامُ الذي أبدته الحكومة أثناء زيارته إلى هايتي بكفالة إجراء الانتخابات في الموعد المحدد وفي إطار المؤسسات الديمقراطية والدستور. وتظل تهيئة بيئة سياسية ومؤسسية مستقرة إحدى الأولويات، تكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقبلة شرطاً مسبقاً لها. ويشجع الفريق أيضاً بقوة حكومة هايتي على تعزيز التزامها بالشفافية والمساءلة الكاملتين

في الإدارة العامة وتنسيق المساعدة الإنمائية. ولا غنى عن الدعم المقدَّم من المجتمع الدولي من أجل توطيد المكاسب التي تحققت مؤخراً وإعادة تفعيل العملية المؤدية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٣٧ - ويلاحظ الفريق أن هايتي واحد من ثمانية بلدان فقط مدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً تتميز أيضاً بكونها دول جزرية صغيرة نامية. وبالتالي، فهايتي معرضة بشكل خاص، مقارنة ببلدان أخرى، للصدمات الاقتصادية والبيئية، بما فيها الصدمات الناجمة عن تغير المناخ الذي أثر على حياة الملايين من الهايتيين. ويمكن لإنشاء مؤسسات متينة أن يساعد على معالجة مواطن الضعف هذه. ومن شأن اهتمام أكثر تركيزاً على الإصلاحات مثل تحسين تسجيل الأراضي، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتحسين إدارة الشؤون المالية الحكومية أن يساعد في تعزيز الأداء الاقتصادي وتوطيد الانتعاش والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٣٨ - وفي ضوء التحديات المبينة في بداية هذا التقرير، يرى الفريق أنه سيكون من المفيد مواصلة رصد انتعاش البلد وتعميره في مرحلة ما بعد الانتخابات وفي سياق توطيد وجود الأمم المتحدة في الميدان.

٣٩ - ويود الفريق أن يوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التوصيات الواردة أدناه:

٤٠ - يشجع الفريق الحكومة وشركاءها في التنمية على:

(أ) بذل كل جهد ممكن لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، وتهيئة الظروف الكفيلة بضمان أن يكون البرلمان الجديد والحكومة الجديدة والرئيس الجديد على أهبة الاستعداد لمواجهة التحديات التي تنتظرهم واتخاذ التدابير للتعامل مع الأولويات الوطنية؛

(ب) ضمان الاستمرارية في إعداد وتنفيذ المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل ذات الأولوية الهادفة إلى بناء المؤسسات والحد من الفقر، والتسليم بأن الالتزام الواضح والمجدي بإعمال المساءلة شرطٌ ضروري للحفاظ على الثقة في ما بين جميع شركاء هايتي الدوليين، بما في ذلك القطاع الخاص؛

(ج) اتخاذ تدابير لزيادة تأمين حيازة الأراضي من خلال اتباع نهج منظم، وتوفير بدائل للمزارعين الفقراء عن طريق تعزيز الاستثمار في المناطق الريفية، ودعم المشاريع الكفيلة بتمكين المجتمعات المحلية والسكان من خلال تطبيق إجراءات تشاركية

بغرض إبطاء وتيرة الهجرة الريفية، وتدارك النمو غير المستدام في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها؛

(د) زيادة فرص العمل عن طريق استهداف المبادرات التي تقيم روابط مع القطاع الخاص يكون بوسعها تلبية احتياجات الشباب والنساء؛

(هـ) ضمان توفر ما يكفي من الموارد لمواصلة مكافحة داء الكوليرا؛

(و) دعم الالتزامات بتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك إصلاح نظام العدالة ومواصلة تقديم المساعدة في مجال تطوير الشرطة الوطنية الهايتية.

٤١ - وعلى وجه الخصوص، يدعو الفريق الأممَ المتحدة إلى القيام بما يلي:

(أ) مواصلة تقديم الدعم اللوجستي والخبرات التقنية لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية وبناء قدرات المؤسسات الهايتية المعنية بإرساء سيادة القانون، وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي، حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن، وتعزيز هيكل الرقابة والمراقبة الداخلية للشرطة الوطنية الهايتية حتى يتسنى ضمان كفاءتها وفعاليتها واستقلاليتها؛

(ب) مواصلة إجراء المشاورات بشأن التخطيط للمرحلة الانتقالية حسب الاقتضاء بغرض تحقيق أهداف منها، على سبيل المثال، تحديد أنشطة بعثة الأمم المتحدة التي يمكن أن يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة هايتي وشركاء دوليون آخرون في الوقت الذي يستمر فيه توطيد البعثة؛

(ج) تلبية احتياجات الإسكان لمن تبقى في المخيمات من المشردين داخلياً؛

(د) مواصلة وضع الأسس لتطبيق نهج توحيد الأداء بهدف تعزيز التكامل والتنسيق في تنفيذ الأنشطة في إطار من التشاور والتنسيق مع حكومة هايتي؛

٤٢ - ويدعو الفريق حكومة هايتي إلى القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الجهود التي تبذلها لدعم إنجاز حملة وطنية لتثقيف الناخبين، وتهيئة ما يلزم من ظروف لإجراء انتخابات سلمية تشمل الجميع بما يُسفر عن ارتفاع الإقبال على التصويت؛

(ب) مواصلة حوارها المنتظم مع بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، بهدف تحديد الأولويات في ما يخص الأنشطة الإنمائية والتركيز على المبادرات المستدامة بالاستناد إلى التقدم المحرز حتى الآن؛

(ج) تعزيز الشفافية والمساءلة وإمكانيات اللجوء إلى هيئات إرساء سيادة القانون، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان؛

(د) تحسين سبل الاتصال مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والمجتمعية لتعزيز مشاركتها في تطوير مؤسسات البلد.

٤٣ - ويدعو الفريق المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) تهيئة أكبر قدر من الفرص لإنجاح انتخابات عام ٢٠١٥ عن طريق مواصلة تقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة؛

(ب) كفالة أن يكون لدى المجلس الانتخابي المؤقت الدعم الذي يحتاجه لضمان عدم حدوث تأخير في الجدول الزمني للانتخابات؛

(ج) حشد دعم إضافي من الجهات المانحة ومعالجة النقص المالي في صندوق الأمم المتحدة المشترك لتمويل الانتخابات. ويبلغ النقص، حسب التقديرات الحالية، ما قدره ٣٠ مليون دولار؛

(د) كفالة المزيد من الشفافية وتحسين تقديم التقارير من طرف حكومة هايتي في ما يتعلق باستخدام تبرعات الجهات المانحة، وكذلك دعم تعزيز الشفافية والمساءلة مع الشركاء التعاونيين؛

(هـ) دعم الحوار بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

المرفق الأول

برنامج زيارة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى واشنطن العاصمة، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

٦:٠٠	مغادرة نيويورك (من محطة بنسلفانيا على متن القطار Acela Express رقم 2103)
٨:٥٥	الوصول إلى واشنطن العاصمة (محطة Union)
	التوجه إلى مقر سفارة كندا
١٠:٠٠	ترحيب من البعثة الدائمة لكندا لدى منظمة الدول الأمريكية
	اجتماع مع الأعضاء في المؤسسات المالية الدولية، وهم:
	السيد أغوستين أغيري، المدير، الإدارة القطرية لهايتي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
	السيد غابرييل دي بيلا، نائب رئيس الشعبة، إدارة شؤون نصف الكرة الغربي، صندوق النقد الدولي.
	السيدة ميشيل كين، المسؤولة القطرية الأولى المعنية بهايتي، البنك الدولي
	السيد راجو سِنغ، رئيس البرنامج وكبير الخبراء الاقتصاديين في وحدة الإدارة القطرية لهايتي، البنك الدولي
١٣:٠٠	غداء عمل مع البروفسور روبرت ماغواير، جامعة جورج واشنطن
١٥:٠٠	اجتماع مع ممثلي منظمة الدول الأمريكية
١٨:٠٠	مغادرة واشنطن (من محطة Union على متن القطار Acela Express رقم 2124)

المرفق الثاني

برنامج زيارة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى هايتي، ٢٦-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥

الثلاثاء ٢٦ أيار/مايو

١٣:٥١	الوصول إلى مطار بور أو برانس (الخطوط الجوية American Airlines)
١٤:٠٠	استقبال على متن الطائرة من طرف نائب الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، السيد بيتر دو كليرك، وأحد مسؤولي المراسم في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
١٤:٣٠	مغادرة المطار والتوجه إلى قاعدة لوجستيات بعثة الأمم المتحدة
١٤:٤٥	زيارة ودية للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، ونائب الممثلة الخاصة، بيتر دو كليرك - ترحيب وعرض لبرنامج العمل
١٥:٠٠-١٦:٣٠	اجتماع مع الممثلة الخاصة للأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري لتلقي إحاطات عامة عن الحالة في هايتي
١٦:١٥-١٧:٠٠	الانتقال من قاعدة اللوجستيات إلى فندق Oasis
١٧:٠٠-١٨:٠٠	اجتماع مع وزير الشؤون الخارجية بالنيابة، السيد لينر رينو
١٨:٠٠-١٨:١٥	الانتقال من فندق Oasis إلى فندق Karibe
١٨:١٥-١٩:١٥	وقت فراغ شخصي
١٩:١٥-١٩:٣٠	الانتقال إلى مقر إقامة الممثلة الخاصة للأمين العام
١٩:٣٠-٢٠:٣٠	حفل استقبال تستضيفه الممثلة الخاصة للأمين العام

الأربعاء ٢٧ أيار/مايو

قبل الساعة ٧:٠٠	إفطار انفرادي
٨:٠٠-٧:٠٠	الانتقال إلى مهبط الطائرات المروحية في قاعدة اللوجستيات لبعثة الأمم المتحدة
٨:٠٠	مغادرة قاعدة اللوجستيات إلى مدينة جيريمي في غراند آنس
٩:٠٠-٨:٠٠	رحلة الانتقال على متن طائرة مروحية
٩:٠٠	الوصول إلى جيريمي
١٥:٠٠-٩:٠٠	زيارة ميدانية في جيريمي بمقاطعة غراند آنس (تفقّد مشاريع مرتبطة بمبادرة ”المؤازرون السياسيون للصمود في وجه الكوارث“)
١٥:٠٠	مغادرة جيريمي إلى بور أو برانس
١٦:٠٠-١٥:٠٠	رحلة الانتقال على متن طائرة مروحية
١٧:٠٠-١٦:٠٠	الوصول إلى بور أو برانس والتوجه إلى فندق Karibe
١٩:٠٠-١٧:٣٠	اجتماع مع ممثلي المجتمع المدني (فندق Karibe)
١٩:٠٥	الانتقال إلى مقر الإقامة الرسمي لسفير كندا، في بيغيفيل
٢١:٣٠-١٩:٣٠	حفل استقبال تستضيفه سفيرة كندا، السيدة بولا كالدويل، بمقر الإقامة الرسمي لسفير كندا

الخميس ٢٨ أيار/مايو

٩:٠٠-٧:٣٠	إفطار عمل مع نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (سيادة القانون)، كارل ألكسندر، مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة والحد من العنف المجتمعي، وحدة المؤسسات الإصلاحية
١١:٠٠-١٠:٣٠	الانتقال إلى مقر وزارة الاقتصاد والمالية
١٢:٠٠-١١:٠٠	اجتماع مع وزير الاقتصاد والمالية، السيد ويلسون لالو
١٢:٤٥-١٢:٣٠	الانتقال إلى مطعم يوجد في فندق Marriott

١٣:٠٠	تناول الغداء مع مجموعة الاثني عشر زائد (مجموعة التنسيق مع الجهات المانحة)
١٤:٣٠	المغادرة إلى مقر وزارة التخطيط
١٥:٠٠	اجتماع مع وزير التخطيط، السيد إيف جيرمان، وتوقيع الممثلة الخاصة للأمين العام والوزير على إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل المنقح
١٧:٠٠	اجتماع مع رئيس هايتي، السيد ميشيل مارتيلي، ورئيس الوزراء، السيد إيفانز بول (في القصر الرئاسي)
١٨:٣٠	العودة إلى فندق Karibe

وقت المساء وقت فراغ

الجمعة ٢٩ أيار/مايو

قبل الساعة ٨:٠٠	القيام بإجراءات تسجيل انتهاء الإقامة في فندق Karibe
٨:٠٠-٩:٣٠	جلسة إحاطة بشأن أولويات فريق الأمم المتحدة القطري لعام ٢٠١٥ (نائب الممثلة الخاصة، بيتر دو كليرك، وفريق الأمم المتحدة القطري، فندق Karibe)
٩:٣٠-١٠:٣٠	أُلغي الاجتماع مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية
١٠:٣٠-١١:٣٠	اجتماع مع ممثلي المنتدى الاقتصادي (فندق Karibe)
١١:٣٠-١٢:٣٠	الانتقال من فندق Karibe إلى قاعدة اللوجستيات
١٣:٠٠-١٤:١٥	تناول الغداء وجلسة لاستخلاص المعلومات مع الممثلة الخاصة للأمين العام، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام (سيادة القانون) (سطح قاعدة اللوجستيات)
١٤:١٥	الانتقال من قاعدة اللوجستيات إلى المطار
١٤:٣٠	القيام بإجراءات تسجيل المغادرة في المطار
١٥:٢٥	المغادرة إلى نيويورك